



# مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق

العدد السادس

تموز - كانون الأول ١٩٨٣ م .

العدد المزدوج (٢١-٢٢)

شعبان ١٤٠٣ هـ - ربيع الأول ١٤٠٤ هـ



# نظرة في بعض الأوزان الصرفية

للدكتور: جعفر عباينة  
(من الجامعة الأردنية)

- ١ -

كان تحديد الوزن الصرفي لبعض الكلمات العربية الفصيحة الجارية في الاستعمال - وما زال - مثار خلاف وجدل عميقين بين اللغويين وأرباب الصرف والنحويين .

ومن الألفاظ التي تنازع في وزنها العلماء قديما وحديثا صفات وأسماء ذات (منقلبة في معظمها عن صفات) مشتقة من أصول ثلاثية معتلة الوسط (يائيتته أو واويتته) على شاكلة هيئن وليئن وسيد وميت وأيم وقيم وهييب وصيب وطيب وأضرابها مما نصت عليه المعجمات العربية (١) .

وأقدم إشارة إلى هذه المسألة الخلافية نجدها عند سيبويه (٢) . غير أنه يُفهمُ مما جاء على لسان سيبويه أن تناول هذه المسألة والبحث فيها قد سبقا تأليفه كتابه ، وأنها كانت محل نقاش لدى شيوخه وربما لدى طبقة العلماء التي سبقتهم .

ولم ينقض الجدل في تلك المسألة عند عصر سيبويه ، بل امتد بعده زمنا طويلا ؛ حتى لقد أفرد لها أبو البركات الأنباري (من رجالات القرن السادس للهجرة) حيزا خاصا في مؤلفه «الإنصاف» جاعلا إياها المسألة الخامسة عشرة بعد المئة (٣) .

ولا غرو أن النقاش في المسألة عينها لم يُفرغ منه إلى يومنا هذا . فما هو ذا

(١) أحصى منها الشيخ محمد حسن آل ياسين في لسان العرب وحده ثمانيا وسبعين لفظة . أنظر بحثه «قَيْيل أم قَيْيل» في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد المزدوج ١١-١٢ (١٩٨١) : ٦-١١ .

(٢) الكتاب : ٣٧١/٢ - ٣٧٢ .

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٩٥-٨٠٤ .

الشيخ محمد حسن آل ياسين ، من المعاصرين ، يَخَصُّها ببحث مستقل من بحوثه<sup>(١)</sup>.  
وما حاولتنا الحاضرة إلاّ امتداد للقول في تلك المسألة ، وبغيتنا أن نصل  
فيها إلى نتيجة مقنعة نرتضيها .

— ٢ —

لقد دارت معظم الأقوال في المسألة التي بين أيدينا حول آراء ثلاثة :  
يذهب الأول منها إلى أن المفردات ، موضوع البحث ، هي من وزن فَيْعِل  
( بكسر العين ) الخاصّ بالمعتل<sup>(٢)</sup> ، وينصّ الثاني على أن وزنها هو فَيْعَل  
( بفتح العين ) وقد عُذِلَ عنه إلى فَيْعِل ( بكسرها )<sup>(٣)</sup> ، ويقضي الثالث بأن  
وزنها هو فَيْعِل ، وزان كريم ورحيم ، ولكن أصابه من الإعلال ما غيّر صورته  
الظاهرة<sup>(٤)</sup> .

وربما كان في المسألة رأي رابع ، لم يُفْرز بالذبيوع والشهرة ، يُفْضِي إلى أن  
وزنها هو فَعَّل<sup>(٥)</sup> . بل لربما طُرِحَ في المسألة رأي خامس يَرْمِي إلى أن وزنها هو  
فَعِيل أو ما أشبهه ، إذا صَحَّ ما أثار عن بعضهم من قولهم : إن أصل مَيْت هو  
مَوَيْت ، بتقديم الواو التي هي عين على الياء الزائدة المكسورة<sup>(٦)</sup> .

أما الرأي الأول فهو الأشيع والأذيع وهو رأي الخليل بن أحمد<sup>(٧)</sup> واختيار

(١) هو البحث الموسوم بـ « فَيْعِل أم فَيْعِل » الذي سبقت الإشارة إليه .

(٢) انظر الكتاب : ٣٧١/٢ - ٣٧٢ ، والمقتضب : ١٢٤/١ ، والنصف : ١٥/٢ ، والخصائص : ١٥٦/١ ،  
والإنصاف : ٧٩٦ ، والمتع في التصريف : ٤٩٨/٢ ، ٥٠٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ١٥٢/٣ ، ١٥٤ ،  
وشرح الفصل : ٩٥/١٠ .

(٣) الكتاب : ٣٧٢/٢ ، والإنصاف : ٧٩٦ ، والمتع : ٤٩٩/٢ ، وشرح الشافية : ١٥٢/٣ ، وشرح الفصل :  
٩٥/١٠ .

(٤) تهذيب اللغة : ٣٦٠/٩ ، والإنصاف : ٧٩٥ ، والمتع : ٥٠١/٢ ، وشرح الشافية : ١٥٤/٣ ، وشرح  
الفصل : ٩٥/١٠ ، ولسان العرب : مادة ( قوم ) .

(٥) انظر تهذيب اللغة : ٣٤٢/١٤ .

(٦) انظر تهذيب اللغة : الموضوع السابق .

(٧) انظر الكتاب : ٣٧١/٢ .

تلميذه سيبويه (١). وقد عُرف بأنه رأي البصريين بعامّة في المسألة (٢).

وأما الرأي الثاني فقد ذكره سيبويه من غير عزو إلى أحد بعينه (٣)، وكذلك فعل صاحب الإنصاف (٤). لكننا ألفينا الفيومي من بعد قد نصّ في «المصباح المنير» (٥) على أن هذا هو مذهب الكوفيين (٦). وإذا كان ما ذكره صحيحاً فإنه مذهب القدامى الكوفيين من معاصري الخليل لأننا رأينا سيبويه يذكره في كتابه رديفاً لرأي الخليل (٧).

على أن ابن جنبي (٨) وابن عصفور (٩) وابن يعيش (١٠) قد نسبوا هذا الرأي صراحة إلى البغداديين. ولعلّه خطأ منهم؛ لأن الرأي المذكور في سيبويه، ولم يكن البغداديون في عهد سيبويه قد أنشأوا مذهبهم النحوي بَعْدُ. ولكن من الجائز أن يكون بعض البغداديين قد تمسكوا— فيما تلا من زمن— بهذا الرأي الوارد عند سيبويه ونافحوا عنه حتى اشتهروا به ونُسب إليهم.

وأما الرأي الثالث فيضيفه صاحب الإنصاف إلى الكوفيين دون تحديد أو تسمية (١٠). ثم هو يورد لهم، في اختيار قَعِيل وتفضيله على غيره من الأوزان، تعليلين صوتيين متباينين مطلقين النسبة إليهم. وقد نصّ في غير

(١) وعبارة سيبويه في اختياره هي: «وقول الخليل أعجب إليّ». انظر الكتاب: ٣٧٢/٢.

(٢) انظر الإنصاف: ٧٩٦، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.

(٣) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢.

(٤) انظر الإنصاف: ٧٩٦.

(٥) مادة (جود).

(٦) قارن هذا القول بما سنذكره في الفقرات التالية من رأي الكوفيين المشهور في المسألة.

(٧) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢.

(٨) المنصف: ١٦/٢.

(٩) الممتع: ٤٩٩/٢.

(١٠) شرح المفصل: ٩٥/١٠.

(١١) انظر الإنصاف: ٧٩٥، ٧٩٦.

الإنصاف من المصادر على أنهما للفراء (١). بيد أن في « المصباح المنير (٢) » تعليلاً ثالثاً يُستند إلى المنادين بفعيل دون إشارة إلى الفراء أو جماعته الكوفيين . ولعل تفسير ذلك أن مذهب الفراء في اختيار فَعِيل قد فشا في الكوفيين وغيرهم ، ولكنهم اختلفوا من بُعد في تعليله صوتياً ؛ فمنهم من اكتفى بتعليل الفراء نفسه ، ومنهم من أتى بتعليل آخر من عنده . على أن تعليل الفراء نفسه للمسألة قد اختلف بمرور الزمن ، فأورد رأيين متضارين في مناسبتين مختلفتين .

وأما الرأيان الرابع والخامس فهما ينسبان الى جماعة من الصرفيين دون تحديد لأسمائهم أو مذهبهم النحوي (٣) .

— ٣ —

بعد هذا الذي أسلفناه من مقدمات نمضي إلى عرض الحجج التي ساقها كل فريق لدعم ما ذهب إليه من اختيار وزن دون غيره ، مستبعدين من التفصيلات ما لا يضير إغفاله .

فأما أنصار فَعِيل فهم يقولون إنهم يختارون « فَعِيل » لأن الظاهر من بناء الكلمات ، موضوع البحث ، هذا الوزن ، « والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن » (٤) ، ولأن هذه الكلمات معتلة والمعتل قد ينفرد بأبنية ليست للصحیح ، فمنها فَعَلَّة في جمع فاعل من المعتل نحو قاض وقضاة ورام ورماة وهو يقابل فَعَلَّة في جمع فاعل من الصحیح ككاتب وكتبة وحافظ وحفظة (٥) ، فإذا

(١) انظر تهذيب اللغة : ٣٦٠/٩ ، ولسان العرب : مادة (قوم) ، والمتع : ٥٠١/٢ ، وشرح الشافية : ١٥٤/٣ ، وشرح المفصل : ٩٥/١٠ .

(٢) مادة (جود) .

(٣) انظر تهذيب اللغة : ٣٤٢/١٤ .

(٤) الانصاف : ٧٩٦ . وانظر أيضا الكتاب : ٣٧٢/٢ ، والمتع : ٥٠٢/٢ .

(٥) انظر الكتاب : ٣٧٢/٢ ، والمقتضب : ١٢٤/١ - ١٢٥ ، والنصف : ١٤/٢ ، ١٦ ، والانصاف : ٧٩٦ ، والمتع : ٥٠٠/٢ - ٥٠٢ ، وشرح المفصل : ٩٥/١٠ .

جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح ، كان حمل سَيِّد وهَيِّن وميِّت وأمثالها على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره (١) .

وهم يفسرون الإدغام الحاصل في هذه الكلمات بأنه ناشئ عن قلب الواو ياء . فالواو المكسورة في سَيُّود ومَيُّوت وما أشبههما من الكلمات الواو ية العين تقلب ياء لأنها تتلوياء ساكنة ( هي الياء الزائدة ) جريا على القاعدة الصرفية التي تقضي بقلب الواو ياء إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون (٢) . وبقلب الواو ياء يتحقق شرط الإدغام وهو وجود مثلين الأول منهما ساكن والثاني متحرك (٣) .

وغني عن البيان أن شرط الإدغام في الكلمات التي عينها ياء كلتين وبين يتحقق تلقائيا ، وذلك باجتماع ياءين الأولى منهما زائدة ساكنة والثانية أصلية متحركة بالكسرة (٤) .

وأما أنصار فَيَعْل فهم يرون أن هذا الوزن راجح على غيره لأن له نظيرا في الصحيح ؛ فقد جاء منه حَيْدَرٌ وَصَيْقَلٌ وَصَيْرَفٌ وَأَشْبَاهُهَا ، لذلك ينبغي أن تكون سَيِّدٌ وميِّتٌ وطَيِّبٌ وأضرابها على وزن فَيْعَلٍ حملا لها على نظائرها من الصحيح (٥) . غير أن فتحة العين في فَيْعَلٍ تنقلب إلى كسرة (ربما لضرب من التوسع) كما في أمثلة أخرى في العربية تغير فيها حركة الأصل ، نحو قولهم في النسبة إلى البَصْرَةِ بِضْرِي بكسر الباء ، وفي النسبة إلى أُمَّيَّةِ أَمْوِيٍّ بفتح الهَمْزَةِ ، وقولهم دُهِرِيٍّ بضم الدال للرجل المسنّ نسبة إلى الدَّهْرِ بفتحها (٦) . يضاف إلى ذلك أن كلمة عَيْنٍ (وهي من جنس الكلمات موضوع البحث) قد جاءت على وزن فَيْعَلٍ (بفتح العين) أي على الأصل الذي ينادون به (٧) .

(١) انظر الإنصاف : ٧٩٨ .

(٢) انظر المقتضب : ١٧٢/١ ، والمنصف : ١٧/٢ ، والخصائص : ١٥٦/١ ، والانصاف : ٧٩٨ .

(٣) في شرط الإدغام هذا انظر الكتاب : ٣٧٢/٢ - ٣٧٣ ، وشرح الفصل : ٩٤/١٠ .

(٤) انظر المتع : ٤٩٩/٢ .

(٥) انظر الإنصاف : ٨٠١ ، والمتع : ٤٩٩/٢ - ٥٠٠ .

(٦) انظر الكتاب : ٣٧٢/٢ ، والانصاف : ٨٠١ ، والمتع : ٤٩٩/٢ ، وشرح الشافية : ١٥٣/٣ .

(٧) انظر الإنصاف : ٨٠١ - ٨٠٢ ، وشرح الشافية : ١٥٤/٣ .

وتفسيرهم للإدغام في هذه الكلمات يطابق ما لدى الفريق السابق . وهو يتلخص في قلب الواو ياء ومن ثم اجتماع ياءين الأولى منهما ساكنة والثانية متحركة على ما هو الشرط في الإدغام . والخلاف بين الفريقين ينحصر في حركة العين أصلاً أفتحة هي أم كسرة .

وأما أتباع فَعِيل فقد استمسكوا بالقول إن وزن سَيِّد ومَيِّت ونحوهما هو فَعِيل لا فَيِّعِل ، ذلك أن وزن فَيِّعِل لا وجود له في الصحيح . والمعتل محمول على الصحيح ، فلا وجود له في المعتل كذلك (١) ، وقد زاد من استمسكهم بقولهم ذاك أنهم رأوا بعض الكلمات من هذا القبيل تجمع على أفعلاء ، مثل هَيِّن وأهوناء ؛ وأفعلاء — كما هو معروف — جمع فَعِيل (٢) .

ولقد أجابوا عن الإدغام في تلك الكلمات بتعليلات صوتية ثلاثة . وقد جاء في الأول منها أنهم أرادوا أن يعلّوا عين «سويد» و«مويت» وأشباههما كما أعلّت في ساد يسود وفي مات يموت فقدمت الياء الساكنة فيهما (أي ياء فَعِيل) على الواو (التي هي عين) فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة (٣) .

وجاء في الثاني أنهم أرادوا أن يعلّوا الواو (التي هي عين) كما أعلوها في ساد ومات فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً لانفتاح ما قبلها ، ثم يسقطوها لسكونها وسكون الياء بعدها ، فلما فعلوا ذلك (أي أسقطوا الألف) التبس فَعِيل بفَعْل مثل سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت (وهو مخفف فَعِيل حسب زعمهم) «فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فَعِيل وفَعْل» (٤) ، ومن ثم أدغمت الياءان .

(١) انظر الإنصاف : لسان العرب : مادة (قوم) ، والممتع : ٥٠٢/٢ ، وشرح المفصل : ٩٥/١٠ .

(٢) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل (٦٦/٥) أن هذا هو احتجاج الفراء .

(٣) انظر الإنصاف : ٧٦٦ ، والممتع : ٥٠١/٢ ، وشرح الشافية : ١٥٤/٣ ، وشرح المفصل : ٩٥/١٠ .

(٤) الإنصاف : ٧٦٦ . وانظر أيضاً تهذيب اللغة : ٣٦٠/٩ ، ولسان العرب : مادة (قوم) .

وقد ورد التعليل الثالث مطبقا على « جَوِيد » ، وفيه أن الكسرة استثقلت على الواو في « جَوِيد » فحذفت فاجتمعت الواو وهي ساكنة والياء فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء ان (١) .

وواضح مما سبق أن عناية الصرفيين في التعليلات الثلاثة قد توجهت إلى الأجوف الواوي وأنهم أهملوا الأجوف اليائي . ولكن ليس من الصعب تصور أن هذه التعليلات يمكن أن تنطبق على الأجوف اليائي بالخطوات نفسها ما خلا خطوة واحدة وهي قلب الواو ياء لأن الياء موجودة أصلا . ومن ثم يجري الإدغام كما وصفوا .

وأما الرأيان الرابع والخامس فقد وردا عند الأزهري في نصين متتابعين : وهما غير مبررين ولا مدعومين بالحجج . ويحتمل نصاهما من التفسيرات غير ما يوحي به ظاهرهما . وقد اكتنف هذين النصين غير قليل من الغموض والالتواء وربما السقوط والغلط من الناسخ . وسنوردهما فيما يلي بأكملهما محاولين قدر المستطاع فهم المقصود بهما .

أما النص الأول منهما فيمضي هكذا : « وقال أهل التصريف : مَيَّت كان تصحيحه مَيِّوت على فَيَعِل ثم أدغموا الواو في الياء . قال : فَرَدَّ عليهم وقيل : إن كان كما قلتم فينبغي أن يكون مَيَّت على فَيَعِل ، فقالوا : قد علمنا أن قياسه هذا ، ولكن تركنا فيه القياس مخافة الاشتباه فرددناه إلى لفظ فَعَل من ذلك اللفظ لأن مَيَّت على لفظ فَعَل من ذلك اللفظ » (٢) .

وقد يُفْهَمُ من النص أن القياس في وزن مَيَّت أن يكون فَيَعِلًا ( بفتح العين ) حملا على النظير من الصحيح مثل صَيْرَف و صَيَقَل و حَيْدَر و صَيَغَم . ولكن فَيَعِلًا حُوِّلَ إلى فَيَعِل ( بكسر العين ) ليكون للمعتل وزن خاص به مخافة التباسه بالصحيح . ولكن طغا قلم الناسخ بكتابة فَعَل بدلا من فَيَعِل .

(١) الصباح المنير: مادة (جود) .

(٢) تهذيب اللغة : ٣٤٢/١٤ .



وقد يكون ما أثبتته الناسخ صحيحا وأن أصحاب هذا الرأي قالوا فعلا وهم يقصدون قَيْعِلًا ربما لجهل منهم بأحوال الميزان الصرفي ، أو ربما لأنهم رأوا في « موضع » العين من مَيَّت تضعيفا وإدغاما فلم يبالوا أن يسألوا عن مصدر التضعيف : أهو أصلي كما في قَطَع وكَسَّر أم هونتيجة قلب الواو ياء لاجتماعها هي والياء وسبق الأولى منهما بالسكون كما في مَيَّت وأشباهاها . ومعنى ذلك أنهم أخذوا بالظاهر المجرد ولم يُعْتَوُا بالتحري عن أصل التشديد في « موضع » العين من مَيَّت ، وقابلوه في الميزان بتضعيف العين . وربما دفعهم إلى ذلك أن الواو والياء — في عرف الصرفيين العرب — يجريان مجرى المثليين في الإدغام في مثل هذا الموضع (١) .

لذلك كله ، يغلب على ظننا أنهم لم يقصدوا إلى تقديم وزن جديد في المسألة وأن مرد كلامهم إلى قَيْعِل .

وأما النص الثاني منهما فيرد كالاتي : « وقال آخرون : إنما كان مَيَّت في الأصل مَوِيَّت مثل سَيِّد وسَيُّود فأدغمنا الياء في الواو وثقلناه ( أي شددناه ) فقلنا مَيَّت (٢) ، ثم خُفِّف فقلنا مَيَّت (٣) » .

وفي اعتقادنا أن لفظة مَوِيَّت الواردة فيه ربما كانت خطأ من الناسخ لأن الكلمة المشبهة بها وهي سَيُّود قد وردت بتقديم الياء على الواو التي هي عين ، أو أن قائلها قد تسرع عند إطلاقها ولم يتثبت من كلامه . بل ربما كان الأمر بمجملة تسمحا ممن ينسب إليه القول ذلك أنه رأى الواو ، وإنما كان موضعها ، تقلب ياء إذا اجتمعت هي والياء وسبقت إحداها بالسكون . ولما كانت النتيجة واحدة ، وهي مَيَّت ، في كلتا الحالتين أسبقت الواو الياء أم تأخرت عنها — لم يضره أن يقول إن أصل مَيَّت هو مَوِيَّت . وهذا في نظرنا أرجح من

(١) انظر شرح المفصل : ٩٤/١٠ .

(٢) وردت هذه الكلمة أصلا مضبوطة بفتح الياء المشددة ، أي مَيَّت . والصواب هو ما أثبتناه نحن لأنه أليق

بسياق النص .

(٣) تهذيب اللغة : ٣٤٢/١٤ .

القول بأنه قصد إلى طرح وزن جديد في المسألة هو فَعِيلٌ أو ما أشبهه . فمآل كلامه إذاً إلى فَعِيلٌ .

ومهما يكن من أمر فإن الرأيين الأخيرين لم يشتهرا وظلاً محصورين في أصحابهما لم يتعدياهما . ولربما كانا صورة من صور الحجاج الصرفي في هذه الكلمات موضوع البحث ، وهو حجاج ولج فيه — على حد سواء — المتقنون وغير المتقنين والتمكنون من الصرف وغير المتمكنين .

— ٤ —

لم يكتف كل فريق بالدفاع عن رأيهم والتمسك به ، بل شهروا سلاحهم في وجه مخالفهم من الفرقاء الآخرين .

فقد اعترض المنادون بَفَعِيلٍ على أصحاب فَعِيلٍ بأن في تعليلهم القاضي بتقديم الياء الساكنة ( ياء فَعِيلٍ ) على الواو قلباً مكانياً لا نظير له في أقيسة الكلام العربي ، ذلك أن ياء فَعِيلٍ لا تتقدم على عينه في شيء من الصحيح . فكيف يجيزون أن يكون قلب في المعتل دون الصحيح ، ثم ينكرون مع ذلك أن يكون للمعتل بناء لا يوجد مثله في الصحيح ، كَفَعِيلٍ ، مثلاً (١) ؟

وقد اعترضوا أيضاً على تعليلهم الثاني القاضي بقلب الواو ألفاً ثم حذفها وتعويض ياء مكانها لثلاثاً يلتبس فَعِيلٍ بِفَعْلٍ قائلين : لو كان هذا التعليل صحيحاً لكان ينبغي منعاً للالتباس ألا يجوز في فَعِيلٍ التخفيف فيقال سَيِّد ومَيِّت وهَيِّن ( على وزن فَعْلٍ ) . لكن التخفيف — كما هو معلوم — جائز في فَعِيلٍ بالإجماع (٢) .

ومما اعترضوا به على أصحاب فَعِيلٍ أن فَعِيلًا لم يجيء على الأصل في موضع ، فلم يسمع مثلاً نحو سَوِيدٍ وَجَوِيدٍ ، وأنه لم يجيء ممّا عينه ياء ولا مه حرف صحيح ، فليس في كلام العرب مثل كَيْبِيلٍ على حين أن كلمات هذا

(١) انظر الانصاف : ٨٠١ ، ٨٠٢ ، والممتع : ٥٠٢/٢ ، وشرح الشافية : ١٥٤/٣ .

(٢) انظر الانصاف : ٨٠٢ — ٨٠٣ .

الباب تكون من الأجوف اليائي كما تكون من الأجوف الواوي (١) .

وقد نازع ابن يعيش أصحاب فَعِيل كذلك في استدلالهم بجمع بعض الكلمات موضوع البحث على أَفِعلاء بقوله : إنه « لا دليل في ذلك ؛ لأنهم قد يجمعون الشيء على غير بابه . ألا تراهم قالوا شاعرٌ وشُعراءٌ وجاهلٌ وجُهلاءٌ وإنما فُعلاءٌ بابه فَعِيلٌ نحو كُرْماءٌ ولُؤماءٌ . فكذلك ههنا (٢) .

واعترض المنادون بِفَعِيلٍ أيضا على أصحاب فَعِيلٍ (بفتح العين) فقالوا : لو كان الوزن فَعَيْلا لما اطردت الكسرة في سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وهَيِّنٍ وأضرابها ، ولكن ينبغي أن يقال سَيِّدٌ ومَيِّتٌ وهَيِّنٌ . ولما كانت الكسرة ملازمة لهذه الكلمات مطردة فيها لم يبق لهؤلاء حجة في أن أصلها فَعِيلٌ ثم استعاضوا بالكسرة عن الفتحة (٣) . وما استأنسوا به من كسر الباء في المنسوب إلى البصرة ، وفتح الهمزة في المنسوب إلى أمية وضم الدال في المنسوب إلى الدهر هو احتكام إلى الشاذ الذي لا يقاس عليه ، وكذلك ما استشهدوا به من مجيء عَيِّنٍ على فَعِيلٍ ؛ فهو استمساك بمثال واحد شاذ لا يعتد به في المعتل تماما كما لا يعتد بمجيء صَبِيْلٍ (بكسر القاف) في الصحيح ، حسب ما رواه الأصمعي (٤) .

غير أن أنصار فَعِيلٍ لم ينجوا هم أنفسهم من الطعن فيما ذهبوا إليه . فقد اعترض عليهم — كما مرّ بنا — أصحاب فَعِيلٍ وفَعِيلٌ بأنه لا وجود لفَعِيلٍ في الصحيح ، وبالتالي لا وجود له في المعتل ، لأن المعتل محمول على الصحيح (٥) .

(١) انظر المتع: ٥٠١/٢ .

(٢) شرح المفصل: ٦٦/٥ .

(٣) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢ ، والنصف ١٦/٢-١٧ : والانصاف: ٨٠٣-٨٠٤ ، والمتع: ٥٠٠/٢ .

(٤) انظر الإنصاف: ٨٠٣-٨٠٤ .

(٥) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢ ، والنصف: ١٦/٢ ، والإنصاف: ٧٩٦ ، ٨٠١ ، والمتع: ٥٠٢/٢ ، وشرح

المفصل: ٩٥/١٠ ، ولسان العرب: مادة (قوم) .



لم يبق علينا بعد أن بسطنا آراء الجماعات المتنازعة وألوان حججها واعتراضاتها بعضها على بعض — سوى أن نمضي إلى تعيين وزن من الأوزان المقترحة في المسألة التي بين أيدينا .

وقد رأينا فيما سبق أن ما أسميناها بالرأين الرابع والخامس هما قولان منفردان ينحصران في أصحابهما ولم يشتهرا اشتهاً غيرهما . وقد رددناهما — على ما في نصيهما من الغموض وربما السقط والغلط — إلى القول بـفَيْعِل . رجحنا هذا على القول بأنهما يطرحان وزنين مستقلين في المسألة . وقلنا إن أصحابهما يطلقون « فَعَلَّ » وهم يريدون « فَيْعِل » ويقولون « مَوَيْت » على وزن فَعْيِل ( وإن لم يذكره لفظاً ) وهم يقصدون « مَوَيْت » على وزن فَيْعِل ، بناء على قرائن بيّناها في موضعها . ولا شك أن أصحابهما لم يكونوا ذوي قدم راسخة في الصرف ، وإلا لما ساوا « مَوَيْت » بـ « سَيُود » ، ولما اقتترف القائلون بِفَعَلَّ الإدغام في الوزن الصرفي حيث يجب الإظهار ( أي عدم الإدغام وتمثيل الزائد بلفظه ) منعا للخلط والاضطراب . فها هو ذا ابن جني ينّبه إلى أنه لا بد من الإظهار في الوزن في هذا ونحوه حتى يمثل حال الموزون خير تمثيل فلا يلتبس بغيره . ونصّ كلام ابن جني في هذا الشأن هو : « وتقول في تمثيل عُرْنُد : فُعْتَل . . . . وهذا لا بد أن يكون هو ونحوه مظهراً ، ولا يجوز ادغام النون (١) في اللام (٢) في هذه الأماكن ، لأنه لو فُعِل ذلك لفسد الغرض (٣) وبطل المراد المعتمد ؛ ألا تراك لو ادغمت نحو هذا للزمك أن تقول في مثل عُرْنُد : إنه فُعَل فكان إذا لا فرق بينه وبين فُمَدَّ وَعُتَلَّ وَصُمَلَّ (٤) » (٥) .

(١) يقصد النون في فُعْتَل وهي زائدة كالياء في فَيْعِل .

(٢) أي الحرف الثالث الأصلي .

(٣) والغرض هو تمثيل حال الموزون .

(٤) اللام في هذه الكلمات مضعفة أصلاً .

(٥) الخصائص : ٩٦/٣ — ٩٧ .

لذلك ، سننحي هذين الرأيين عن سبيلنا ، ونمضي إلى البحث في الآراء الثلاثة الباقية التي انعقدت عليها معظم الأقوال . ونحن نبدأ بالموازنة بين فَيَعَل ( بفتح العين ) وفَيَعِل ( بكسرها ) . فما الذي نختاره منهما لو انحصر القول فيهما وحدهما ؟

لاشك أننا سنختار فَيَعِلًا ( بكسر العين ) لأننا رأينا الدلائل والقرائن ترجحه على فَيَعَل . ومنها اطراد الكسر ولزومه في هذا الباب . فالعدول عن الفتح إلى الكسر وتغيير الحركة قد يأتیان لضرب من التوسع في كلمة أو كلمتين أو في عدد محدود من الكلمات ولكن لا يمكن أن يكونا بهذا الاطراد أو اللزوم حتى أصبح الكسر علما على باب أو وزن بأكمله . فمتى أطردت حركة في وزن ما دَلَّ ذلك على أنها جزء أصيل فيه . ولو كان الأصل في سَيِّد « سَيِّد » وفي مَيِّت « مَيِّت » ، وكذلك باقي الباب ، لما عدلوا عن الفتح إلى الكسر إذ ليس في الفتح ثقل وليس من سبب صوتي يحمل على تحويله إلى الكسر . وما استشهدوا به من مجيء عَيِّن وحدها بفتح الياء المشددة هو من قبيل الشاذ الذي لا يلتفت إليه إذا ما قيس بعشرات الكلمات التي جاءت بكسرها . ولا وجه للاستئناس بالشاذ من مثل بَصْرِي وأموي ودُهْرِي لأنه من القياسات الضعيفة التي لا تستند إلى حقائق لغوية ملموسة .

زد إلى ذلك أنه لا ينكر أن يكون للمعتل أوزان مخصوصة ؛ فقد جعلوا فُعَلَة في جمع فاعل من المعتل كقاضٍ وفُضاة يعاقب فَعَلَة في جمع فاعل من الصحيح ككاتب وكتبة (١) . وقد قالوا في جمع قَرِيَة قُرَى على فُعَل ، ولا يجمع فُعَل من الصحيح على فُعَل (بضم الفاء) أصلا (٢) وقد جمعوا فَعِيلا من المعتل على أفعلاء ، كذكي وأذكياء لكنهم جمعوا فعِلا من الصحيح على فُعلاء ، كبخيل وبُخلاء .

(١) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢ ، والمصنف: ١٤/٢ ، ١٦ ، والإنصاف: ٧٩٦ ، والمتع: ٥٠٠/٢ .

(٢) انظر المتع: ٥٠٠/٢ .

ومن ينقلب في كتب الصرف لن يعدم أمثلة أخرى . فمن ذلك أن مصدر  
فَعَّلَ من معتل اللام ليس تفعيلا كما هو في الصحيح بل تَفْعِلَةٌ ، وأن مصدر  
أَفْعَلَ واستَفْعَلَ من معتل العين ليس إفعالا واستفعالا بل هو إفالة واستفالة  
(١) .

وما يقوّي اختيارنا فَعِيلا كذلك أن أصحاب فَعِيَلْ أنفسهم يقرون بوجود  
فَعِيَعِلْ في نهاية الأمر . والفرق بينهم وبين أصحاب فَعِيَعِلْ هو أن الأخيرين  
يقولون إنه وجد هكذا في أصل وضعه وأصحاب فَعِيَعِلْ يقولون إنه أصبح هكذا  
نتيجة قلب الفتحة كسرة . فإذا أهملنا النظرة التاريخية وفكرة الأصل وأخذنا بما  
هو واقع وحاصل فلا خلاف بينهما ، لا سيما أن تعليليهما الصوتيين للإدغام  
في الباب كله متطابقان . فكلما الفريقين يقول بتحويل الواو ( التي هي عين )  
ياء ثم إدغامها في الياء الساكنة الزائدة قبلها .

وإذ اخترنا فَعِيَعِلا وفضلناه على فَعِيَعَلْ نكون قد ضيقنا نطاق الاختيار  
وجعلناه محصورا في فَعِيَعِلْ وفَعِيَعِلْ ، حسب .

فما الذي نختاره منهما ؟ أترانا نعود ثانية إلى ترجيح فَعِيَعِلْ ؟

قبل الإجابة عن هذا التساؤل يحسن بنا أن نستذكر الحجتين اللتين  
ذكرهما القدماء في تفضيل فَعِيَعِلْ ، وهما : أنه لا وجود لَفَعِيَعِلْ في المعتل ( حملا  
على الصحيح ) ، وورود بعض كلمات الباب محمولة في الجمع على فَعِيَعِلْ نحو  
هَيَّيْنْ وأَهْوَنَاءْ ؛ كما يحسن بنا أن نذكر ، إضافة إلى الحجتين السابقتين ،  
القرائن التي ساقها أحد الباحثين المحدثين (٢) في ترجيح فَعِيَعِلْ على فَعِيَعِلْ ،  
وذلك لكي يتسنى لنا الردّ عليها جميعها . وهذه القرائن المشار إليها هي : ما  
ذكره سيبويه وابن سيده (٣) من أن العرب قد أجروا فَعِيَعِلا مجرى فَعِيَعِلْ وجعلوا

(١) إن فكرة الحذف والتعويض بالتاء في المصادر تَفْعِلَةٌ وإفالة واستفالة لا تنفي ما نذهب إليه في جملة وهو أن المعتل  
قسم على حياله .

(٢) الشيخ آل ياسين في بحثه السالف ذكره (ص : ١٩) .

(٣) إشارة إلى قول سيبويه في الكتاب (٢١١/٢) وابن سيده في النخص (١٠/١٦٦) : إن مَيْتًا (مخفف مَيْت) وَرَبِيصًا يستوي المذكر والمؤنث فيهما فلا تدخل مؤنثهما التاء :



المَيْتِ والرَّيْضِ بمنزلة السديس والحديد؛ وكون المفردات موضوع البحث تحمل معنى الفاعل ومعنى المبالغة فيه، وذلك مدلول صيغة فَعِيلٍ؛ وجمع سَيِّدٍ على سادة— تقدير فَعَلَةٌ— كسرى وسرأة، وجمعه على سيائد كما جمع أَفِيلٍ وتَبِييعٍ (من الصحيح) (١)، وكذلك جمع عَيْلٍ على عيائل وخَيَّرَ على خيائر (٢) وذلك كله من شؤون فَعِيلٍ؛ وذهاب الفراء إلى ذلك «— وهو من هو—».

أما إنكار وجود فَعِيلٍ في المعتل فيرد عليه بمثل ردنا السابق على أصحاب فَعِيلٍ. وأما الاحتجاج بالجمع فيرد عليه بقولنا: إنهم قد حملوا هذا الباب في الجمع على فاعل كما حملوه على فَعِيلٍ فجمعوه جمع سلامة مثل مَيْتٍ ومَيْتُونَ حملا على ضارب وضاربون، وكسروه على أَفَعَالٍ فقالوا مَيْتٍ وأموات كما قالوا شاهد وأشهاد، وعلى فَعَالٍ فقالوا جَيِّدٌ وجياد كما قالوا قائمٌ وقيام، وعلى فَعَلَةٍ فقالوا سَيِّدٌ وسادة كما قالوا قائد وقادة (٣).

على أن الاستدلال بجمع التكسير هو برهان ضعيف وحجة غير مستحكمة لأن جمع التكسير ليس قياسيا كَلَّهُ وهو موطن للشذوذ (٤)، و يكثر فيه الحمل على المعنى وعلى اللفظ (٥).

وأما الاستواء في التذكير والتأنيث فهو قليل في هذا الباب. ويدل على قلته قول ابن يعيش (٦) في معرض حديثه عن فَعِيلٍ: «فالباب فيه والكثير أن يجمع جمع سلامة لأنه صفة تدخل مُؤنَّتهُ التاء للفرق، من نحو مَيْتٍ ومَيْتَةٌ وَبَيْعٍ وَبَيْعَةٌ». وهو يكاد ينحصر في كلمتين من هذا الباب هما مَيْتٌ (مخفف مَيْتٍ) ورَيْضٌ. وواضح أنه لا يمكن الركون إلى مثالين (أونحوهما) لإقامة حكم قاطع في حمل الباب كله على فَعِيلٍ.

(١) إشارة إلى ما في لسان العرب: مادة (سود).

(٢) إشارة إلى ما في الكتاب: ٣٧٣/٢—٣٧٤.

(٣) انظر شرح المفصل: ٦٥/٥—٦٦.

(٤) قارن قولنا هذا برد ابن يعيش على الفراء في مسألة استدلاله بجمع هَيِّنٍ على أهوان. وقد مضت الإشارة إليه.

(٥) انظر أمثلة من ذلك في شرح المفصل: ٨١/٥—٨٢.

(٦) شرح المفصل: ٦٥/٥.

وأما كون المفردات موضوع بحثنا تحمل معنى المبالغة وأن ذلك مدلول صيغة فَعِيل فيرد عليه بما ذكر في سيبويه من أن فَعِيلًا هو أيضا بمنزلة فَعَال (١) . وَقَعَال — كما هو معروف — أدخل في باب المبالغة والتكثير من فَعِيل . غير أن دلالة هذا الباب على المبالغة ليست مطردة . فكلمة صَيَّب — مثلا — تعني ذا صَيَّب (أي مطر (٢) ) ، ولا يقصد بها أكثر من الوصف بذلك دون نظر إلى مبالغة أو غيرها .

وأما كون فَعِيل هو اختيار الفراء « وهو من هو » فالرد عليه بأن يقال إن فَعِيلًا هو رأي الخليل وقوله واختيار تلميذه سيبويه « وهما من هما » أيضا . لكن مسائل الصرف كما يقول ابن جني (٣) « موضع إنما يتحكم فيه إلى النفس والحس ولا يُرْجَع فيه ... إلى سابق سُنَّة ولا قديم مِلَّة » .

ومهما يكن من أمر ، فإن الرأي الحاسم والقول الفصل في المسألة هما لعلم الأصوات . وسنرى كيف أن مناقشة التعليقات الصوتية التي أتى بها أصحاب فَعِيل ستحملنا على اختيار فَعِيل دون فَعِيل .

ولا بد لنا قبل الخوض في تلك التعليقات أن نسوق بعض الحقائق المقررة في علم أصوات العربية .

أولى هذه الحقائق أن حروف المدّ ، أي الألف والواو والياء المديتين ، هي حركات طويلة (٤) ؛ فالألف هي فتحة طويلة ، والواو المدية هي ضمة طويلة ، والياء المدية هي كسرة طويلة ، إذ يتحد كل زوج منها في المخرج والصفات ويختلفان في الكمية أو مُدَّة النطق .

(١) انظر الكتاب : ٢١٠/٢ ، وقد نصّ الشيخ آل ياسين في بحثه المذكور (ص : ١٨) على ذلك .

(٢) انظر المصباح المنير : مادة ( صوب ) .

(٣) الخصائص : ٣٢٦/٢ .

(٤) انظر اللغة العربية معناها ومبناها : ٧٠ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية : ٣٢ ، والخصائص :

٣١٥/٢ — ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٧ ، و ١٢١/٣ وسر صناعة الإعراب : ١٩/١ — ٢٠ .

والفرق بين الواو والياء المديتين والواو والياء اللينتين (١) هو أن الأخيرتين تضارعان في بناء الكلمة وتركيبها المقطعي غيرهما من الحروف الصالح (أو ما يسمّى بالصوامت (٢)) ، فتكونان أصلا من أصول الكلمة وتغلقتان مقطعا كما في قَوْمٍ وبيّت وتفتتحان آخر كما في ورقة ويسار. وهما قابلتان للإسكان والتحريك وتسبقهما الحركة. لكن الواو والياء المديتين لا تكونان أصلا من أصول الكلمة ، ولا تغلقتان مقطعا أو تفتتحان ، ولا تقبلان الحركة لا قبلهما ولا بعدهما لأنهما في حقيقة أمرهما حركتان طويلتان خالصتان (٣). والحركة — كما هو معلوم — لا تقبل الحركة (٤) طويلة كانت أم قصيرة من جنسها أو من غير جنسها ، بل لا بد — حسب ما يتطلبه البناء المقطعي للكلمة العربية — من وجود حرف صحيح يفصل بينهما. ولأنهما لا تقبلان الحركة كاللينتين وصفهما القدماء بأنهما ساكنتان. غير أن اعتراضنا على هذا هو أن الحركة لا يمكن أن توصف بالسكون.

وثانية هذه الحقائق أن حروف المد لا يمكن أن تُسبق بحركات من جنسها كما ذهب إليه القدماء (٥). فالياء المدية لا تسبق بكسرة ، والواو المدية لا

(١) انظر في الفرق بين حروف المد وحروف اللين : اللغة العربية : ٦٨ — ٧٣ ، ودراسة الصوت اللغوي :

٢٨٣ — ٢٨٤ ، وعلم اللغة العام ( القسم الثاني : الأصوات ) : ٧٥ — ٨٦ ، ١٣٢ — ١٣٥ ، والأصوات

اللغوية : ٤٣ — ٤٤ . وينبغي التنبيه إلى أن الألف ليس لها مقابل لّين كالواو والياء المديتين ، فلا تكون إلا

حرف مدّ ( انظر اللغة العربية : ٧٢ — ٧٣ ، والمنهج الصوتي : ٣٢ ) .

(٢) نعني بالصالح أو الصوامت هنا ما يقابل الكلمة الانجليزية Consonants . وهي تشمل

— بالطبع — الواو والياء اللينتين ، وإن كانتا أكثر الصوامت تغيرا وتقلبا حتى شاع وصفهما بالاعتلال . وقد

خرج بهذا التحديد الواو والياء المديتان لأنهما تنتميان إلى فصيلة أخرى من الأصوات هي الصوائت :

Vowels . انظر اللغة العربية : ٦٨ ، ٧٢ — ٧٣ ، وعلم اللغة العام : ٨٣ — ٨٦ .

(٣) مما يدل على أنهما حركتان خالصتان أنه لا يحدث أي احتكاك عند النطق بهما ، ويكون مجرى الهواء معهما

متسعا جدا ، بخلاف اللينتين اللتين يضيق مجرى الهواء لدى النطق بهما ، ونسمع لهما نوعا ضعيفا من

الحفيف . انظر الأصوات اللغوية : ٤٣ .

(٤) انظر الخصائص : ٣١٩/٢ .

(٥) انظر الخصائص : ٣١٥/٢ ، ١٢٠/٣ — ١٢١ ، ورسالة الإعراب : ٢٠/١ ، ٢٢ ، ٥٨ — ٦٠ .



تسبق بضمة ، والألف لا تسبق بفتحة ؛ لأن حروف المد هي نفسها حركات طويلة صرف . والحركة كما قلنا لا تقبل الحركة ولا تدخل عليها .

وثالثة هذه الحقائق أن حرف المد قد يساوي كميًا حركة قصيرة وواو أو ياء (٢) لينة . فالياء المدية تساوي كميًا كسرة وياء لينة ، والواو المدية تساوي ضمة وواو لينة ، والألف تساوي فتحة وياء أو واو لينة .

يشهد لذلك ، من ناحية ، انقلاب الكسرة والياء اللينة ياءً مدية في ميقان ، وانقلاب الضمة والواو اللينة واوًا مدية في سوق ، وانقلاب الفتحة والواو أو الياء اللينة ألفًا كما في مَلْهُوْ وَمَبْتِي . ويشهد له ، من ناحية أخرى ، انقلاب الواو المدية في مَدْعُوْ إلى ضمة وواو لينة ساكنة تدغم في الواو الأصلية التي هي لام الكلمة ( لتوفر شرط الإدغام ) ، وانقلاب الياء المدية في قاضيي (٣) إلى كسرة وياء لينة ساكنة تدغم في ياء المتكلم ، وانقلاب ألف المقصور عند بني تميم (٤) إلى فتحة وياء لينة ساكنة تدغم في ياء المتكلم كما في هَوَيَّ (٥) ، وغير ذلك من مئات الأمثلة . والشرط في نحو هذا أن يسبق المدُّ حرفَ اللين وأن يكونا متصلين في الكلمة الواحدة أو ما يشبه الكلمة الواحدة (٦) .

والحقيقة الرابعة أنه لا يكون إدغام بين حرف مد وواو أو ياء لينة ، نظراً لاختلاف طبيعتهما ؛ فحرف المد هو حركة خالصة وحرف اللين هو حرف صامت ( كالسين والصاد والجيم وإن كان كثير التغير والتقلب حتى أطلق عليه لقب المعتل ) . فلا بد من انقلاب حرف المد ، أولاً ، إلى حركة قصيرة وحرف لين يماثل حرف اللين الذي يتلوه ( إن واو فواو ، وإن ياء فياء ) حتى يتم الإدغام . وقد مرّت أمثلة من ذلك ، وقلنا إن الشرط فيها وفي نحوها أن يسبق المدُّ اللين وأن يكونا متصلين .

(٢) انظر اللغة العربية : ٧١ ، ودروس في علم أصوات العربية : ١٣٨ - ١٣٩ ، ١٦٦ - ١٦٧ .

(٣) مؤلفة من كلمة قاضي مضافة إلى ياء المتكلم .

(٤) انظر شرح ابن عقيل : ٩٠/٢ .

(٥) ونحو ذلك يجري في لَدَيَّ وَعَلَيَّ وَالْيَّيَّ .

(٦) قارن قولنا هذا بما في المقتضب : ١٧٢/١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ .

والحقيقة الخامسة أن القاعدة الصرفية المشهورة التي تقضي بقلب الواو ياء إذا اجتمعت واو و ياء وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم ادغامهما — لا تنطبق على اجتماع واحدة من الواو أو الياء المديتين مع أخرى من اللينتين ، لما ذكرناه من اختلاف طبيعتهما ؛ فحرف المدّ هو حركة طويلة صرف ، وحرف اللين هو حرف صامت . ولا بد لتطبيق هذه القاعدة من كون الواو والياء لينتين .

ولنمسك الآن — على هدى الحقائق السابقة — بالتعليل الأول الذي أتى به أصحاب فَعِيل وهو القائل بتقديم ياء فَعِيل الساكنة على العين ( التي هي واو) . وواضح أنهم قالوا بتقديم الياء المدية ( وهي ساكنة في عرفهم ) حتى تنهياً عندهم البيئة المناسبة لقلب الواو ياء ، ومن ثم اجتماع ياءين الأولى منهما ساكنة ( وهي المدية ) والثانية متحركة ( وهي المنقلبة عن واو ) لتحقيق شرط الإدغام . ولنا على هذا التعليل ثلاثة اعتراضات أولها : أن الواو في مثل هذه البيئة لا تقلب ياء لأن الياء التي تسبقها ليست لينة بل مدية . والثاني أن الياء المدية لا تدغم في الياء اللينة لأن الياء المدية كما قلنا هي حركة طويلة ولا تدغم في حرف اللين . والثالث هو أن القول بتقديم الياء المدية ( ياء فعيل ) خارج على أقيسة العربية ، ذلك أن تلك الياء هي علامة الوزن ، وتقديمها اعتباطاً يؤدي إلى طمس معالمه وانمحاء أثره وفساد الغرض الذي دخلت الوزن من أجله .

ولنفرض جدلاً أنه كان ثمة تقديم للياء وقلب للواو ثم إدغام ، فكيف نحصل على هَيِّن من « هَوَيْن » وسيّد من « سَوِيد » ؟ لا شك أن « آرين » و « سويد » ستصبحان بعد التقديم « هَيُون » و « سَيُود » ، أي بانقلاب الياء المدية إلى ياء ساكنة حتى يمكن قلب الواو ياء والمحافظة على فتحتي الهاء والسين ، فاللينة تقبل الفتحة قبلها (١) ؛ وببقاء الكسرة ( التي تصورها تسبق الياء ) بعد الواو حركة لها . لأن هذه الكسرة لو انتقلت مع الياء لبقيت

(١) انظر الخصائص : ١٣١/٣ .

الواو ساكنة ، وكذلك الياء التي ستقلب إليها ، فينخرم بذلك شرط الإدغام لأن المثل الثاني ساكن . ويؤيد افتراضنا هذا أن ابن يعيش يقول في شرح المفصل (١) : « وذهب الفراء إلى أنه (أي وزن هذا الباب) فَعِيلٌ أعلت عين الفعل منه في مات يموت وصاب يصوب بأن قدموا الياء الزائدة وأخرت العين فصار فَعِيلٌ كما قلتُم (والخطاب لأصحاب فَعِيلٌ) ، إلا أنه منقول محمول من فَعِيلٌ ، ثم قلبت الواو ياء كما ذُكِرَ (أي عند أصحاب فَعِيلٌ) » . ومعنى هذا أنهم قد عادوا فقالوا بِفَعِيلٌ ولكن من طريق ملتومخالف للمألوف في صرف العربية وأصواتها . ويؤيده أيضا أنه لو ظلت الياء المدية (ياء فَعِيلٌ) بعد نقلها على مدها لما قويت فتحة الفاء على البقاء ولحلت محلها الكسرة لمناسبة الياء المدية وكان الناتج « هَيِّنٌ » و « سَيِّدٌ » وأشباههما .

وليس ثمة دليل على أن الياء المدية التي قُدِّمَت اعتبارا قبل الواو انقلبت إلى كسرة وياء لينة ساكنة ، ثم انقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء ان ؛ إذ لو حصل ذلك لما صمدت الفتحة كذلك بوجود الكسرة بعد الفاء ، وكان الناتج أيضا — بعد الإدغام — « هَيِّنٌ » و « سَيِّدٌ » وأمثالهما مما يخالف المستعمل في هذا الباب ، وهو بفتح الفاء .

ولننتقل الآن إلى تعليلهم الثاني وهو القائل بقلب الواو في مثل « سَوِيدٌ » و « هَوِينٌ » ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (٢) ، ثم ادخال ياء مكان الألف (٣) لكي يكمل بناء الحرف فلا يلتبس بفعل (٤) .

ويُعْتَرَضُ على هذا التعليل بعدة أمور . أولها أن البيئة الصوتية في فَعِيلٌ غير صالحة لقلب الواو ألفا . فهي تنقلب ألفا إذا تحركت وانفتح ما قبلها . فما

(١) ٩٥/١٠ .

(٢) وما الألف والياء المدية .

(٣) ترى ما عساهم يقولون في الكلمات اليازية العين مثل لَيِّنٌ و بَيِّنٌ (وهما من لَيِّنٌ و بَيِّنٌ حسب رأيهم) ؟

أيقولون فيها أيضا بقلب الياء ألفا ثم حذفها وإدخال ياء جديدة مكانها ؟

(٤) ثم يتم الإدغام بين هذه الياء و ياء فَعِيلٌ كما هو مفهوم بالطبع .



حركتها هنا؟ يُفهم من قول القدماء إن المد يُسبَقُ بحركة من جنسه أن ثمة كسرة قبل الياء المدية (ياء فَعِيل) وهي تتلو العين (أي الواو) مباشرة فيمكن افتراض أن الواو محرّكة بها. لكن هذه الكسرة لا وجود لها إلا في ذهن الذين افترضوا ذلك. فما حركة الواو، إذأ؟ إنها الحركة (بل قل الكسرة) الطويلة التي تليها وهي الياء المدية. وبذلك تكون البيئة هنا غير مناسبة لقلب الواو ألفا لأن الواو إذا تلاها حرف مدّ لم تقلب ألفا حتى لو كانت مسبوقة بفتحة. فنحو طويل وقويم لا تقلب واوه ألفا على الرغم من انفتاح ما قبلها. والسريّ ذلك أن حركة الواو هنا طويلة لا قصيرة (١).

والأمر الثاني هو وقوعهم في الخطأ حينما قالوا باجتماع حرفي مدّهما الألف والياء، إذ إنّ حروف المدهي حركات طويلة كما قد تقرر؛ والتركيب المقطعي للغة العربية لا يسمح بوجود حركتين متتاليتين (طويلتين أو قصيرتين) دون فاصل بينهما. وقد وقعوا في خطأ آخر حينما قالوا إن هذين الحرفين ساكنان.

والأمر الثالث أن الإدغام غير جائز هنا حتى لو قلنا بإدخال ياء لينة ساكنة مكان الألف وذلك لسببين: الأول ما قلناه من أنه لا إدغام بين حرف مد وحرف لين وبخاصة إذا كان حرف اللين يسبق حرف المد. والثاني هو قول القدماء إن المدّ تسبقه حركة من جنسه. ومعنى هذا أن ثمة كسرة قبل ياء فعيل تعترض ما بينها وبين الياء المدخلة. وإذا اعترضت الحركة بين المثلين بطل الإدغام لأن المثل الأول لا يكون ساكنا (٢).

ولو قلنا إن الكسرة السابقة للياء المدية قد سقطت بقلب الواو ألفا ثم حذفها، لا نتفى الإدغام كذلك — حسب معايير القدماء أنفسهم — نظرا لاجتماع ساكنين: الياء اللينة المدخلة والياء المدية.

(١) انظر دروس في علم أصوات العربية: ١٣٨.

(٢) أنظر الكتاب: ٣٧٢/٢ — ٣٧٣، والخصائص: ٣٢٢/٢.

وليس ثمة دليل على انقلاب ياء فعيل إلى كسرة و ياء لينة ساكنة ، لأن اللين يسبق المد . وحتى لو قلنا بذلك لما صار إدغام أيضا لأن الكسرة ستكون حاجزا بين الياء المدخلة والياء الأخرى يمنع إدغامهما .

والأمر الرابع قولهم إن فَعِيلا حينما تحذف منه عينه ( وهي الواو المنقلبة ألفا ) يلتبس بمخففه من وزن فَعَل مثل سَيِّد وهَيِّن (١) . ولنا على هذا القول ملاحظتان : الأولى أن وزن سَيِّد وهَيِّن ونحوهما ليس فعلا بل هو « قَيْل » ، لأن الياء زائدة وليست عينا . ولو افترضنا أن الياء الموجودة هي العين ( أي الواو منقلبة ياء ) وأن الياء الزائدة محذوفة للتخفيف لا نتفت الدلالة على الباب أصلا . والثانية أن فَعِيلا يصبح — بعد حذف العين منه — فَيْلا لا قَيْلا ( أو فَعْلا حسب قولهم هم ) لأن الفتحة تختفي إذا جاءت بعد الفاء ياء مدية ( أي كسرة طويلة ) تكون حركة لها . ولا وجه للمقارنة بين فَيْل حيث الياء مدية وبين قَيْل ( أو فَعْل حسب زعمهم ) والياء فيها لينة . إلا أن يكونوا قد قالوا بقلب الياء المدية ياء لينة تقبل أن يسبقها الفتح (٣) ؛ أو أنهم قصدوا — لما هو معروف من خلطهم بين حروف المد واللين (٣) — أن الياء المدية الساكنة ساوت الياء اللينة الساكنة وبذلك تساوى فَيْل وقَيْل ( فَعْل عندهم ) في مطلق الحركات والسكنات والحروف . ومهما يكن من أمر فإن ذهابهم إلى أن المخفف في هذا الباب قد جاء على فَعْل هو خطأ صرفي ليس من السهل تبريره .

ولنأت إلى التعليل الثالث لديهم ، وهو أن الكسرة التي تسبق الياء المدية قد استثقلت على الواو ( في مثل جَوِيد ) فحذفت ، فاجتمعت الواو الساكنة والياء ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياءان . ولنا على هذا التعليل أيضا

(١) نقل صراحة على لسان الفراء أن مثل سَيِّد وهَيِّن هو من وزن فَعْل . أنظر تهذيب اللغة : ٣٦٠/٩ ، ولسان العرب : مادة ( قوم ) .

(٢) هذا الافتراض ينسجم والرأي الذي نقله ابن يعيش عن الفراء . وقد مر ذكره .

(٣) أنظر المنهج الصوتي : ١٧٠ — ١٧١ .

ثلاثة مآخذ: أولها أن الواو في مثل هذه البيئة الصوتية لا تقلب ياء لأن الذي يلي الواو ياء مدية لا ياء لينية. وثانيها أنه لا وجود لكسرة قبل الياء المدية، كما قررناه سابقا. وبذلك يكونون قد تكلفوا القول بحذف شيء غير موجود أصلا لكي يحققوا شرط قلب الواو ياء. وثالثها أن الإدغام لا يتم هنا، حتى لو سلمنا جدلا باستثقال الكسرة على الواو وحذفها، وذلك لسببين: الأول أن الياء المنقلبة عن الواو ستكون ساكنة فينتفي شرط الإدغام. والثاني أنه لا إدغام بين حرف مد وحرف لين كما قررناه، وبخاصة إذا كان اللين يسبق المد.

وهكذا نرى أن تعليقات «فَعِيل» الصوتية متهافنة ولا تقوى على الوقوف في وجه ما أثرناه من اعتراضات؛ على حين أن «فَيْعِل» مدعوم صوتياً، وتتوفر فيه البيئة المناسبة لقلب الواو ياء ومن ثم الإدغام، دون تمحك أو اعتباط أو تكلف التقديم والتأخير والحذف والإدخال، أو القول بأمور تخالف ما تقرر من حقائق في علم الأصوات.

وثمة أمر أخير يرجح كفة فَيْعِل على فَعِيل وهو المخفف في هذا الباب من مثل سَيْد ومَيْت وهَيْن؛ اذ يستقيم أن نقول إن عينه قد حذفت، وبقيت الياء الزائدة الساكنة دليلاً على أن الباب هو فَيْعِل. والعرب قد تحذف الأصلي وتبقي الزائد لفائدة (١)، ولو قلنا إن «سَيْد» هو مخفف «سويد» (وكذلك الأمر في باقي الأمثلة) لكان ينبغي أن نتكلف أمرين. القول بحذف الواو (٢) وكسرة الياء المدية، ثم قلب الياء المدية نفسها ياء لينية لكي تسلم الفتحة قبلها، وهو قلب غير مألوف، وفيه من التحكّم مالا يخفى أمره.

وبعد؛ فعسى أن تكون هذه الدراسة قد أفلحت في إثبات أن فَيْعِل هو الوزن المعتمد في هذا الباب كله؛ وعسى أن تكون أيضاً قد أبرزت أن الاستناد إلى نتائج علم الأصوات في البحث الصرفي يمكن أن يحسم الخلاف في قضايا ثار حولها الجدل قديماً وحديثاً.

(١) لمزيد من الأمثلة أنظر «باب في غلبة الزائد للأصلي» في الخصائص: ٤٧٧/٢ - ٤٨٠.

(٢) وقد نقول - كما في التعليل الثاني - بقلبها ألفاً ثم حذفها لالتقاء الساكنين!

## المصادر والمراجع التي ورد ذكرها في البحث

- إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية . القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦١ م .
- أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي . القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٦ م .
- أبو منصور الأزهري ، تهذيب اللغة ، الجزءان التاسع ( بتحقيق عبد السلام هارون ومراجعة محمد علي النجار ) والرابع عشر ( بتحقيق يعقوب عبد النبي ومراجعة محمد علي النجار ) . القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ( بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ) . القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٦١ م .
- ابن جنبي ، الخصائص ( بتحقيق محمد علي النجار ) . بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر .
- ابن جنبي ، المنصف ( بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ) . القاهرة : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٥٤ م .
- ابن جنبي ، سر صناعة الإعراب ( بتحقيق مصطفى السقا ورفاقه ) . القاهرة : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٥٤ م .
- ابن سيده ، المخصص . بيروت : المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر .
- ابن عصفور ، الممتع في التصريف ( بتحقيق فخر الدين قباوة ) . بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٩٧٩ م .



- ابن عقيل ، شرح ابن عقيل (بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد).  
القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٦٥ م .
- ابن منظور ، لسان العرب . القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة .  
ابن يعيش ، شرح المفصل . بيروت : عالم الكتب .
- تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها . القاهرة: الهيئة المصرية  
العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م .
- جان كانتينو ، دروس في علم أصوات العربية (ترجمة صالح القرمادي) .  
تونس : الجامعة التونسية ، ١٩٦٦ م .
- الرضي الاسترابادي ، شرح شافية ابن الحاجب (بتحقيق محمد نور الحسن  
ورفيقيه) . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥ م .
- سيبويه ، الكتاب . القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ،  
١٣١٧ هـ .
- عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية . بيروت . مؤسسة الرسالة ،  
١٩٨٠ م .
- الفيومي ، المصباح المنير . القاهرة: المطبعة الأميرية ، ١٩٢٨ م .
- كمال محمد بشر ، علم اللغة العام ( القسم الثاني — الأصوات ) . القاهرة:  
دار المعارف ، ١٩٧٣ م .
- المبرد ، المقتضب (بتحقيق محمد عبد الخالق عزيمة) بيروت :  
عالم الكتب .
- محمد حسن آل ياسين ، «فَيْعِيلُ أم فَعِيلٌ» في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ،  
العدد المزدوج ١١ — ١٢ (١٩٨١ م) .